دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر الكردية في كركوك و أطرافها من عام 1887 حتى عام 1909 : (دراسة وثائقية تحليلية)
المصدر:	آداب الرافدين
المؤلف الرئيسي:	العلياويي، عبدالله محمد علي
المجلد/العدد:	ع 41
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الناشر:	جامعة الموصل - كلية الآداب
الصفحات:	441 - 474
رقم MD:	161683
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الأحوال السياسية، الدولة العثمانية، كركوك، العراق، الاكراد، النظم السياسية، الصراع القبلي، الملوك و الحكام، التاريخ الإسلامي
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/161683

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر الكردية في كركوك وأطرافها من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٩٠٩

(دراسة وثائقية تحليلية)

د. عبدالله محمد علي العلياوي (*)

المقدمة

ليس من السهل كتابة تاريخ الشعوب الخاضعة للاحتلال بسبب ندرة المعلومات وتشويه الحقائق، والشعب الكردي أحد هذه الشعوب التي لاتزال تعاني من الاحتلال والظلم، ولا سيما الاحتلال الفارسي والتركي.... لذلك يلاقي الباحثين صعوبات جمة في كتابة تاريخ الكرد. ولكن هذا لا يعني أن نيأس ونتوقف عن البحث من اجل الوصول إلى الحقائق التاريخية للشعب الكردي.

ان الدولة العثمانية التي حكمت كردستان قرابة أربعة قرون ومارست كافة أشكال الظلم والعدوان خاصة في القرن التاسع عشر قد اخفت الحقائق التاريخية. وقد أصدرت الحكومة التركية في أوائل العقد التاسع من القرن العشرين مجموعات

(*) أستاذ مساعد في التاريخ الحديث _ قسم التاريخ - كلية الآداب / جامعة صلاح الدين _ اربيل.

مهمة من الوثائق التابعة للدولة العثمانية، منها الوثائق المتعلقة بالموصل وكركوك من عام ١٩٢٥ ـ ١٩١٩م[١].

وقد اعتمد الباحث على مصادر علمية في هذا البحث، فضلا عن التحليلات الشخصية التي قد تكون نافعة، وقابلة للجدل. واخترت موضوع العشائر الكردية في كركوك وأطرافها، نظرا لأهمية المنطقة إستراتيجيا أيام الحكم العثماني وبعده كذلك. وكانت منطقة صراع دوما بين الحكام الإيرانيين والعثمانيين فضلا عن وقوع هذه العشائر تحت الظلم والطغيان والتهجير القسري من قبل الدولة "هذا لا يعني أن العشائر العربية لم تتعرض إلى ظلم العثمانيين وبطشهم"[٢].

ونتطرق في هذا البحث إلى ذكر بعض العشائر الكردية التي كان لها دور فعال في مقارعة الحكم العثماني وعدم إطاعة الأوامر التي تصدر من العثمانيين.

التمهيد

يصعب الخوض في مسألة هل ان الدولة العثمانية تعد دولة استعمارية أم لا؟، وذلك لعدم اعتراف الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون التاريخ بذلك، لتعصبهم الديني البعيد عن جوهر الإسلام رغم ان تعريف الاستعمار واضح لا يحتاج إلى

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب في مركز الوثائق لجامعة الموصل، والمترجم من قبل الاستاذين خليل علي مراد والدكتور علي شاكر (غير مطبوعة):

Musul-kerkuk ilegili, Arsive Belgeleri (1525-1919) Ankra. 1993.

(٢) يعيش الى جانب الكرد والعرب الاصليين في كركوك القومية التركمانية، وطوائف مسيحية مثل الكلدوآشوريين.

شرح فكل دولة تحكم دولة أو شعبا آخر وتسيطر عليه، وتفرض لغتها وحضارتها وتقاليدها عليه، وتنهب ثرواته... تعد من الدول الاستعمارية(٣).

وفيما يخص الدولة العثمانية بوصفها دولة إسلامية – ومكملة للخلافة الراشدة والأموية والعباسية – كما كانت تدعي – ونحن نتساءل هل ان الدولة العثمانية طبقت الشريعة الإسلامية في كافة مراحلها؟ وهل منحت الشعوب غير التركية حق ممارسة الحكم اللامركزي؟ أو كما هو معروف عند الإسلام بحكم الولايات أو الأقاليم.... وهذا يقودنا إلى تساؤلات أخرى، ألم تقم الشعوب العربية بثورات ضد ظلم الدولة العثمانية(٤) وبطشها نتيجة ممارساتها البعيد عن جوهر الإسلام لا سيما في القرن الأخير من حكمهما؟ وما اكثر هذه الثورات و الانتفاضات في نهاية الحكم العثماني. وربما يكون الجواب: ان الدولة العثمانية في بدايتها كانت دولة ملتزمة بالشريعة الإسلامية، وتحارب من اجل نشر الإسلام ودفع الصليبيين عن حدود المسلمين... وهذا صحيح، لكن نتساءل: هل بقت الدولة العثمانية على حالها كما كانت؟ والجواب على ذلك يكون بالنفي، لان الدولة العثمانية ومنذ عهد السلطان محمود الثاني(١٨٠٨ – ١٨٣٨)... بدأت بإرجاع السلطة المركزية وعدم فسح المجال للأقاليم و الولايات بالتمتع بالحكم اللامركزي الممنوح للشعوب، وما ظهور الجمعيات والأحزاب العربية (٥)

(٣) احمد عطية الله، القاموس السياسي، لبنان، ١٩٦٨، ص ٥٨.

(٤) قامت العشائر العربية في منطقة الكرك بسوريا بثورة عام ١٨٩٢ ضد المسؤولين العثمانيين، هذا دليل واضح على رفض العشائر العربية للحكم العثماني. للمزيد ينظر: عبدالعزيز محمد عوض، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤، مصر، ١٩٦٩، ص ٢٩٤.

(٥) للمزيد ينظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين اسد و د. احسان عباس، بيروت، ط٦، ١٩٨٠، ص ١٤٩-١٧٥.

والكردية[٦] إلا دليل آخر على رفض هذين الشعبين للسياسة العثمانية التي حاولت فرضَ لغتها ونهب ثروات هذين الشعبين وزجهم في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر الكردية

ان المجتمع الكردي شأنه شأن الكثير من المجتمعات البشرية، كالعربية مثلا يعيش ضمن حياة بدوية، وينقسم إلى عشائر كثيرة وكان لذلك المجتمع زعماء وأمراء يمارسون السلطة المطلقة على العشائر[٧]. عندما حدثت أول معركة بين الدولتين الصفوية والعثمانية باسم معركة (جالديران)[٨] عام (١٥١٤) (وهي معركة كبيرة وليست حاسمة بل هي فاتحة حروب بين الدولتين قرابة أربعة قرون) انضم الأمراء والعشائر الكردية إلى جانب العثمانيين عن طريق العلامة (إدريس البدليسي) بموجب اتفاق بين الطرفين[٩]، ولم تستمر هذه الاتفاقية طويلا لان السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ – ١٥٦٦) خرقها في وقت مبكر[١٠]، واستمرت هذه السياسة، ولكن بصورة غير منتظمة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر،

(٦) للمزيد ينظر: د. عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن، ١٩٠٨-١٩٥٨، ط١، بغداد، ١٩٨٩، ص١١-٤٦.

(٧) خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠، ر.م.غ، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٦٧.

(٨) للمزيد من المعلومات حول معركة جالديران ينظر: محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، جـ١، ط٢، ١٩٦١، ص ١٦٤-١٦٥؛ د. عبدالرحمن قاسملو، كردستان والاكزاد، ط١، بيروت، ص٤٣-٤٤.

(٩) للمزيد ينظر: عبدالرحمن قاسملو، المصدر السابق، ص ٤٦.

(١٠) المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.

حيث ازداد ظلم العثمانيين وبطشهم للعشائر الكردية وبدأوا بإسقاط الإمارات الكردية الواحدة تلو أخرى[١١]. ويمكن استخلاص سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر عامة والكردية خاصة بما يأتي:

أولا: جذب العشائر سواء العربية أم الكردية إلى جانبها عن طريق الترغيب أو الترهيب، وفرض إدارتها عليها.

ثانياً: ملاطفة العشائر في وقت الأزمات والحروب لزجها فيها واستغلال الدين لهذا الغرض، وقد زجوا هذه العشائر في حروبهم مع الروس والإيرانيين.

ثالثاً: بعد انتهاء الحروب تلجأ الدولة إلى زيادة الضرائب على العشائر وتأخذ منهم ضرائب إضافية ووفقا لذلك تعد سياسة الدولتين العثمانية والإيرانية مشجعة ومدعمة لصراعات العشائر الكردية لكي لا يتحد الشعب الكردي ويتطور[١٢] وكانت الدولة العثمانية تحاول تجريد العشائر من النفوذ في مناطقها[١٣]، وإضافة إلى كل ذلك كانت الدولة العثماني تلجأ غالبا إلى استخدام سياسة: (فرق تسد) على العشائر الكردية[١٤]، وتثير المشاكل بين العشائر الكردية، وابرز مثال على ذلك: تحريض عشائر شكاك ومكري وباموري الكردية ضد عشيرة ميلان من اجل طردهم من كردستان العثمانية[١٥].

---

(١١) للمزيد ينظر: عبدالله محمد علي، كردستان في عهد الدولة العثمانية من منتصف القرن التاسع عشر الى بدء الحرب العالمية الاولى، ر.د.غ، جامعة صلاح الدين / اربيل، ١٩٩٨، ص ٤٤-٤٦.

(١٢) مارك سايكس، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية، ترجمة هه وراز سوار علي، تقديم ومراجعة د. عبدالفتاح علي، دهوك ٢٠٠٢، ص٧.

(١٣) للمزيد ينظر: سامي شورش، تنوع الكرد في العراق (مدخل الى السياسة)، اربيل، ٢٠٠٠، ص ٥٥-٥٧.

(١٤) د. إبراهيم الداقوقي، أكراد تركيا، جـ١، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١٤٣؛ د. احمد عثمان أبو بكر، أكراد الملي وإبراهيم باشا، بغداد، ١٩٧٣، ص ١٦.

(١٥) د. احمد عثمان أبو بكر، المصدر السابق، ص ١٤ ـ ١٨.

وقد تعرضت العشائر الكردية في كركوك وأطرافها إلى الكثير من الاضطهاد بسبب عدم إطاعتها للأوامر الحكومية في كثير من الأوقات، ولكن رغم ذلك استطاعت الدولة العثمانية بوساطة إثارة العواطف الدينية جذب عشائر هماوند[١٦] وآخرين إلى المشاركة في حروب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) والحرب الروسية – العثمانية (١٨٧٧ – ١٨٧٨) وبدل ان تكافئ، الدولة عشيرة هماوند على مشاركتها بالحرب نرى انها لجأت إلى تحريض عشائر زنكنة وجاف ضد هماوند من اجل طردها من كركوك وأطرافها ودعمت الحكومة العشيرتين المذكورتين بكل الوسائل، حتى استطاعتا ملاحقة عشيرة هماوند فلجأت إلى الأراضي الإيرانية وقد تم طردها هناك من قبل الحكومة الإيرانية بموجب الاتفاقيات المعقودة بين الدولتين[١٧]، ولم تقف الحكومة العثمانية عند هذا الحد بل نفت الكثير من أفراد عشيرة هماوند إلى ليبيا وأنقرة وسيواس وديار بكر والموصل[١٨]. ولكن رغم كل ذلك تمكن كثير من أفراد هذه العشيرة من العودة إلى موطنهم الأصل في كردستان بدعم عشيرة شوان الكردية.

محاكمة بعض من أفراد عشيرتي الطالبانية والبرزنجية عام (١٨٧٧)م

بموجب الوثيقة المرقمة: (٢٩ في ١٨٨٧/٥/٣)[١٩] والموقعة من قبل إسماعيل حقي مسؤول كركوك، انه تمت محاكمة بعض أفراد عشيرتي البرزنجية والطالبانية ومعاقبتهم بسبب قيامهم بأعمال الشغب! ضد المؤسسات الحكومية، وان

(١٦) للمزيد من المعلومات حول عشيرة هماوند ينظر: محمد امين زكي، تاريخ السليمانية، ترجمة ملا جميل الرزبياني، بغداد، ١٩٥١، ص ١٨٧ _ ١٨٨؛ عباس العزاوي، عشائر العراق، جـ٢، بغداد، ١٩٤٧، ص ٧٨.

(١٧) عبدالله محمد علي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(١٨) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ٩٦ _ ٦٧.

(١٩) انظر ملحق رقم (١).

استخدام كلمة: "القيام بأعمال شغب" حجة من قبل المسؤولين لمحاسبة هؤلاء الأفراد، وإلا فان كلمة: الشغب تعني عدم إطاعة الأوامر الحكومية، والامتناع عن دفع الضرائب، وعدم دخولهم أو انخراطهم في سلك الجيش، ومن هذا يتبين لنا ان الحكومة لم تتوان عن محاكمة من يقف ضدهم ومعاقبتهم.

قيام الحكومة العثمانية بتأمين الأرزاق لبعض أفراد هماوند وتعيينهم في سلك الجيش

بموجب الوثيقة المرقمة (٣٧ في ١٨٩٠/٣/٩)[٢٠] قررت الحكومة العثمانية تامين الأرزاق للهموند العائدين بموافقة الحكومة ورضاها إلى منطقة كركوك، وتم التأكيد من قبل الحكومة على المسؤولين في كركوك بتطبيق ذلك في ١٨٩٠/٦/٩، وكما تم تعيين عشرة من أفراد عشيرة هموند في سلك الجيش مع صرف (١٠٠٠) غروش لستة من رؤساء العشيرة.

وان دلّ هذا على شيء فيدل على تشجيع الهماوند على عدم رجوعهم إلى العصيان وإطاعة القوانين، وان تعيين هؤلاء العشرة ربما يكون لتشجيع العشيرة على عدم إثارة القلاقل للحكومة أو السلطات المحلية.

عودة اسم كركوك في المراسلات الحكومية بدل اسم شهرزور عام ١٨٩٣

كان العراق مقسما إلى ولايات[٢١] منها ولاية شهرزور (مركزها مدينة كركوك)[٢٢] وقد عين عليها شخص من زعماء اردلان اسمه

(٢٠) انظر ملحق رقم (٢).

(٢١) ولاية بغداد والموصل وشهرزور والبصرة.

(٢٢) يقول د. كمال مظهر احمد: ان اسم كركوك بصيغته الحالية ظهر لاول مرة في العهد المغولي... للمزيد ينظر: كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير، جـ١، سليمانية، ٢٠٠٤، ص ٢٤ ـ ٢٧.

(بيكة بك)[٢٣] عندما قام وال بغداد عبدالله باشا بعزل عبدالرحمن باشا البابانى عام ١٨١٢ "عن آلوية كويه وحرير بعد ان كان قد حرمه في العام السابق (١٨١١) من منصب ليوا بابان. وعندما زحف وال بغداد بجيشه إلى كركوك وجد بأن جميع رؤساء المدينة وأطرافها وعشائرها يتعاونون سراً مع عبدالرحمن باشا"[٢٤]. وقد حدد الباحث خليل علي مراد[٢٥] حدود ايالة شهرزور بما يأتي:

من الجنوب ايالة بغداد، ومن الغرب ايالة الموصل وحكومة العمادية، ومن الشمال حكاري وآذربيجان، ومن الشرق بلاد فارس. كما تم الاعتراف الفارسي بعائدية ايالة شهرزور إلى الدولة العثمانية عام ١٥٩٠[٢٦].

وفي عام ١٨٧٩ حلت الموصل مركزاً للولاية بدل شهرزور نهائياً[٢٧] وفي عام ١٨٩٣ قررت الحكومة العثمانية حذف اسم شهرزور وإعادة اسم كركوك في المراسلات الحكومية، إذ بموجب كتاب رئاسة الصدارة المرقم (٢٢٧٠)[٢٨] والموقع من قبل الصدر الأعظم جواد والمؤيد من قبل وزارة الداخلية يعاد اسم كركوك بدل شهرزور وحجتهم في ذلك ان بريد ولاية دير الزور يختلط مع بريد

---

(٢٣) للمزيد ينظر: د. كمال مظهر، المصدر نفسه، ص ٣٦ _ ٣٧.

(٢٤) عماد عبدالسلام رؤوف، الموصل في العهد العثمانية فترة الحكم المحلي (١٧٢٦ _ ١٨٣٤)، نجف، ١٩٧٥، ص ١٥٠.

(٢٥) تاريخ العراق الاداري والاقتصادي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٢٦) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢١.

(٢٧) بهذا الصدد يقول الشاعر الكركوكي عطا ترزي باشي مايلي:

موصل اولده ويلات نافع افندي والي

ويلٌ لكم رعيه كول باشا شوه اهالي

كركوك شاعرلي، كركوك، ١٩٦٩، ص ٣١.

(٢٨) انظر ملحق رقم (٣).

شهرزور، وغالباً ما تذهب الكتب الرسمية إلى دير الزور بدل شهرزور والعكس صحيح، وتم إجراء ذلك كله بموجب مضبطة شورى وزارة الداخلية المرقم (٢٨٨٦) في ١٨٩٣/٣/١٣[٢٩]، ويتبين بموجب الوثيقة المرقمة (٤٦) في ١٨٩٣/٣/١٥[٣٠] ان السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) وافق على تبديل اسم شهرزور إلى كركوك. ولم يرد بعد هذا التاريخ ذكر اسم شهرزور في المراسلات العثمانية الرسمية.

الصراع بين عشيرتي هماوند وشوان الكرديتين عام ١٨٩٨

يظهر في أحد التقارير المرسلة من قائد الجيش العثماني "رضا" إلى السلطان عبدالحميد في ١٨٩٨/٨/٨[٣١]، ان عشيرة هماوند المشهورة بعدم إطاعة الأوامر الحكومية، وإثارتهم القلاقل في منطقة كركوك. قد قاموا بالهجوم على عشيرة شوان[٣٢] المتعاونة مع الحكومة. وجاء في سياق التقرير: ان المسؤولين في ولاية الموصل مستاؤون من تصرفات هذه العشيرة لذلك يطلب قائد الجيش السادس ان يسمح له بمعاقبتهم، ويقترح ان يشارك من كل عشيرة كردية في منطقة زيبار[٣٣] بعشرة مقاتلين، مع ٤٠٠ إلى ٥٠٠ محارب من جيش بغداد برئاسة القائد بكر بك آمر المدفعية الذي له مشاركات سابقة في معاقبة الهمونديين، فضلا عن معرفته

---

(٢٩) انظر ملحق رقم (٤).

(٣٠) انظر ملحق رقم (٥).

(٣١) انظر ملحق رقم (٦).

(٣٢) لمزيد من المعلومات حول عشيرة شوان ينظر: د. رفيق شولي، مجلة هاوارى كةركوك، العدد ٤، ١٩٩٩، ص ٣٥ – ٤٧.

(٣٣) وهي مركز قضاء عقرة حالياً.

بجغرافية المنطقة... كما طالب التقرير بتشديد الحراسة على طريق كفري لمنع تجاوزات هذه العشيرة في تلك النواحي. وفي نهاية التقرير يطالب السلطان بالموافقة على معاقبة أفراد هذه العشيرة.

وإذا دققنا هذا التقرير نلحظ:

أولاً: ان سياسة (فرق تسد) قد فعلت فعلتها، حيث ان العلاقة بين العشيرتين كانت جيدة سابقاً، وقد ساعدت عشيرة شوان عشيرة هموند عندما عادت الأخيرة إلى كردستان من ليبيا.

ثانياً: ان مشاركة عشرة أفراد من كل عشيرة تعني زجّ عشائر بهدينان في حروب مع إخوانهم في منطقة سوران، وهذه خطوة شيطانية لسد الطريق أمام توحيد العشائر الكردية مستقبلاً، حيث استغلت في ذلك الدولة العثمانية تباين اللهجة بين المنطقتين.

ثالثاً: ان الحكومة العثمانية لم تكن بحاجة إلى مشاركة أفراد العشائر نظراً لما تملكه من قوة تفوق بكثير قوة العشائر.

ويتبين ان السلطان لم يجب على التقرير الاول لذلك نلحظ ان القائد "رضا" كتب تقريراً آخر إلى السلطان في ١٨٩٨/٩/١٧، أكد ضرورة ضرب الهماوند، وبموجي برقية متصرف السليمانية يظهر ان عشيرة هماوند قد تعرضت لهجوم من قبل عشيرتي: شوان وشيخ بزيني[٣٤].

(٣٤) للمزيد ينظر، مارك سايكس، المصدر السابق، ص ٣٤.

ثم جهزت هماوند ٢٠٠ من فرسانها لضرب مناطق شوان وزيبار، حيث ان قسما من عشيرة شيخ بزيني كانوا يسكنون في قضاء زيبار[٣٥].

ورغم كل هذه الاسباب فان السلطان عبدالحميد لم يستجب لتلك التقارير. وان تحريض الحكومة بضرب الهماوند يعود برأي الباحث الى عدم دخول هؤلاء في قوات الفرسان الحميدية التي كانت قد تشكلت حديثا[٣٦].

المصالحة بين عشائر هماوند وشوان وشيخ بزيني

يلحظ الباحث أن الحرب لم تشن على عشيرة هماوند لعدم موافقة السلطان عليها، لذا قامت هيأة الصلح في كركوك والسليمانية بالمصالحة بين الاطراف المتنازعة، ويظهر ذلك في الوثيقة المرقمة ٥٥ في ١٨٩٨/٩/٢٧[٣٧]، والتي جاءت فيها: أن كبار رجالات العشائر اجتمعوا في محكمة صلح كركوك والسليمانية لغرض عقد الصلح، واتفقوا على ان تعيد عشيرة هماوند ١٠٠ بندقية واربعة أحصنة الى عشيرة شوان في مدة ٢١ يوما، وتم اقرار الصلح حسب الشروط الاتية:

أولاً: نسيان كل ما يتعلق بالماضي.

ثانياً: يجب عدم خرق شروط الصلح.

ثالثاً: عدم القيام بأعمال السلب والنهب وقطع الطرق من قبل الجانبين.

---

(٣٥) جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، جـ١، مطبعة المجتمع العلمي الكردي، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢٦٠.

(٣٦) للمزيد حول ذلك ينظر: د. كمال مظهر احمد، كردستان في السنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد ملا كريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٤٨ـ١٥٥.

(٣٧) انظر ملحق رقم (٧).

رابعاً: يعاقب المخالف لشروط الصلح بشدة. وقد وقع على الصلح الكثير من الوجهاء.

بعد اتمام الصلح رفع الى والي الموصل تقريراً من قبل مفتي كركوك "حسن سامح" وعضو ادارة كركوك "احمد رفعت" في اوائل تشرين الاول / ١٨٩٨[٣٨]، سجلا فيه ملاحظاتهما حول الصلح، وطالبا بنقل قائمقام بازيان: "عزتلو عبدالقادر" وتعيين احد العسكريين فيها، مع منحه صلاحيات واسعة، ومنها تخويله حق استخدام السلاح في وقت الحاجة، ويكون تحت امرته ١٠٠ مسلح، وطالبا كذلك باعادة "يوزباشي" هماوند دولت يار الى وظيفته في الجيش، ونقله الى خارج منطقة كركوك، وذكر انه في حالة قبول تقريرهم يسود الامن والهدوء في منطقة كركوك. ويظهر ان مفتي كركوك لم يؤيد الصلح، بدليل انه طالب بتعيين احد العسكريين في وظيفة مدنية (قائمقامية بازيان)، ومطالبته بنقل يوزباشي هماوند واخرين، الذين هم في سلك الجيش الى السليمانية، لكي يكونوا بعيدين عن عشيرتهم، ولا يساندونها في حالة وقوع الاضطرابات.

بعد وصول هذه التقارير الى والي الموصل سيد محمد عارف، ارسل هو بدوره مجمل التقارير بالكتاب المرقم ١٢٠ في منتصف شهر تشرين الاول ١٨٩٨[٣٩] الى وزارة الداخلية، وايد مطالب حسن سامح واحمد رافع، كما طالب بابقاء طابور عسكري في جمجمال بعلم الجيش السادس. كما ارسل والي الموصل في منتصف شهر تشرين الاول من عام ١٨٩٨ كتابا اخر رقمه ١٢٤[٤٠] الى وزير

---

(٣٨) انظر ملحق رقم (٨).

(٣٩) انظر ملحق رقم (٩).

(٤٠) انظر ملحق رقم (١٠).

الداخلية، بين فيه انه ارسل بعض الوجهاء الى جمجمال لتثبيت الصلح، وهؤلاء الوجهاء هم: رئيس عشيرة الجاف، وقائمقام قضاء كلعنبر عثمان باشا وسيد مصطفى نقيب السليمانية، واخرين.

بعد وصول هؤلاء الوجهاء الى قصبة جمجمال اصبح الصلح واقعا ملموسا ولم تحدث اية مشاكل بين الاطراف المتنازعة.

وبعد وصول هذه التقارير الى وزير الداخلية السيد محمد ممدوح، رفع هو بدوره هذه التقارير الى الصدر الاعظم بكتابه المرقم ٣٣٨٩ في ١٨٩٨/١١/٧[٤١] وهكذا تم اقرار الصلح وتثبيته.

نفي الوجهاء الكرد

بعد ذهاب الوجهاء الكرد لتثبيت الصلح قامت الحكومة العثمانية بنفي هؤلاء الى خارج منطقة كركوك بدل مكافأتهم، اذ اصدرت دائرة الاركان العامة – الشعبة الرابعة – بكتابها المرقم ١٥٧٧ في ١٨٩٨/١١/٢٠[٤٢] وبتوقيع قائد الجيش رضا، يطلب فيه إعادة النظر في التقارير الواردة من ولاية الموصل ويظهر بعد إعادة النظر في التقارير ان كتابا صدر من الباب العالي – المجلس المخصوص – برقم ١٠[٤٣] موقعا من قبل الصدر الاعظم، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والشيخ الاسلام، ووزارة البحرية، سر عسكر، وزارة العدل.... يقرون بنقل كل من السيد مصطفى النقيب والشيخ معروف من السليمانية الى بغداد، والمفتي سيد محمد افندي

(٤١) انظر ملحق رقم (١١).

(٤٢) انظر ملحق رقم (١٢).

(٤٣) انظر ملحق رقم (١٣).

مع رئيس بلدية كركوك محمد افندي، ومحمود باشا رئيس عشائر الجاف الى طرابلس الغرب، وعزت باشا قائمقام كلعنبر الى قونيه مع الاحتفاظ بوظيفته كما تم نفي اخرين الى الشام. كل ذلك جاء نتيجة تدخلات العسكر في الموضوع، لان الهدوء ليس من مصلحتهم بل ان وجود الحروب وعدم الاستقرار من مصلحة قواد الجيش، ولا يزال يلعب العسكر في تركيا دوراً كبيراً في التغيرات السياسية[٤٤]. وفي بداية عام ١٨٩٩م ارسل محمد مدحت وزير الداخلية كتابا الى الصدر الاعظم برقم ٤٢٢٠[٤٥] يشكو فيه أن واردات الحكومة تتقلص من سنة لاخرى بسبب المنازعات العشائرية والتي تمتنع من دفع الضرائب للدولة، انهم لا يستطيعون اخذ الضرائب من العشائر في كثير من الحالات بسبب امتلاك هذه العشائر السلاح، وخاصة عشيرة هماوند، ويؤكد الوزير ان هذه الاسلحة تاتي اليهم من داخل الموصل بوساطة المهربين، ويقترح الوزير تعيين ولاة امور أكفاء لجمع الضرائب ومعاقبة المخالفين.

جولة نائب القنصل الانكليزي في الموصل وبلكي في منطقة كركوك وغيرها

ترجع بداية النشاط الانكليزي بكثافة في الدولة العثمانية عامة والعراق خاصة الى ما بعد الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨ وعودة التهديد الروسي وظهور الخطر الالماني في بغداد، فقد قام العقيد ما يلز بجولات بين العشائر في اطراف الموصل ثم قام خلفه بلودان برحلة الى اطراف كركوك والسليمانية واربيل حتى عام

(٤٤) للمزيد حول ذلك ينظر: فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة د. سلمان داؤد ود. حمدي حميد الدوري، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢٧٢ _ ٤٧٦.

(٤٥) انظر ملحق رقم (١٤).

١٨٨١م[٤٦]. لقد رافق قيام الاتحاديين بالانقلاب ضد السلطان عبدالحميد عام ١٩٠٨[٤٧] اضطرابات في الدولة العثمانية شملت المناطق الكردية والعربية ايضا وظهرت اصوات تنادي بالحصول على الحقوق القومية، كصوت الشيخ عبدالسلام البارزاني[٤٨]. وحركة العشائر الكردية في مناطق كركوك والسليمانية كتحركات الهماوند ومحاولات الشيخ محمود لايصال صوته الى الانكليز بوساطة القنصلية الانكليزية في كرماشان ١٩١٠، كما جاء ذلك في وثيقة بريطانية[٤٩] ان جولات ويلكي في منطقة كركوك واتصاله بالهماوندنيين، ثم زيارته الى السليمانية ومناطق بانة وسردشت في كردستان ايران اثار زوبعة من قبل العثمانيين، ظهر ذلك جلياً في الوثيقة المرقمة: ٦٩ المرسلة من ولاية الموصل في اواخر شهر أيلول عام ١٩٠٩[٥٠] إلى وزارة الداخلية، وجاء في الوثيقة انه تم الاستيلاء على رسالة مرسلة من قبل الشيخ عبدالسلام الى ويلكي، والتي تحتوي على مطالبة الشيخ من الانكليز ان يمدو له العون ضد الحكومة العثمانية، كما تم اعتقال احد الافراد التابعين للشيخ عبدالسلام، والذي اعترف بوجود علاقة متينة بين الشيخ ونائب القنصل في الموصل ويلكي.

(٤٦) مارك سايكس، المصدر السابق، ص ١٩.

(٤٧) للمزيد ينظر: د. ارنست رامزو، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، ترجمة صالح احمد العلي، بيروت، ١٩٦٠؛ د. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، المصدر السابق، الفصل الثاني، ص ٨٠ _ ١٣٠.

(٤٨) للمزيد ينظر: عبدالله محمد علي، المصدر السابق، ص ٢١١ _ ٢١٦.

(49)I.O.R.L / P85/10/188, summary o1 events in Turkish Iraq, July. 1910. (NO. 1370).

(٥٠) انظر ملحق رقم (١٥).

بعد ان تم إبلاغ وزارة الداخلية بخبر الجولة قامت الوزارة بإبلاغ وزارة الخارجية العثمانية بكتابها المرقم: ٧٥٦[٥١] تطالب فيه بوضع حد لتصرفات ويلكي في السفارة الإنكليزية في استانة، وفعلاً اتصلت وزارة الخارجية بالسفارة الإنكليزية وابلغتها بوضع حد لاتصالات نائب القنصل بالعشائر الكردية، وطالبت بنقله من الموصل، وقد أجابت السفارة وزارة الخارجية بانهم حاسبوا ويلكي، ونقلوه إلى مكان اخر؟

من خلال مراجعة الوثائق والاتصالات يلحظ الباحث ما ياتي:

أولاً: ان الانكليز كانوا قد ادركوا ان الدولة العثمانية دخلت مرحلة الضعف، وكانوا يبحثون عن أصدقاء يعتمدون عليهم في المستقبل لتنفيذ مخططاتهم الاستعمارية.

ثانياً: ان العشائر الكردية في كردستان العراق خاصة، كانت في حالة تحركات ضد سياسة الدولة العثمانية، وادرك افرادها انهم لوحدهم لا يستطيعون بلوغ مرامهم لذلك لجأوا الى الاتصال بالانكليز ومراسلتهم بغية مساعدتهم.

ثالثاً: كان الانكليز يريدون اثارة العشائر الكردية ضد الدولة العثمانية لتحقيق مصالحهم.

رابعاً: ربما كان الانكليز ارادوا توحيد العشائر الكردية ولو بصورة مؤقتة لتوحيد جهودهم ضد العثمانين، وما اتصال نائب القنصل البريطاني في الموصل بالهماونديين والبارزانيين المتمثلين بالقيادة الحكيمة للشيخ عبدالسلام البارزاني الا دليل واضح على ذلك.

---

(٥١) انظر ملحق رقم (١٦).

ملخص البحث

ان الدولة العثمانية التي حكمت الكثير من الشعوب الإسلامية وغير الإسلامية لقرون عدة كانت دولة عظيمة ومثلت الإسلام بأحسن صورها في البداية فمنحت الشعوب الإسلامية حق التمتع باستقلالية الحكم المحلي لقاء دفع أموال سنوية رمزية، وذكر اسم السلطان في خطب ايام الجمعة دليلا على التبعية لحكم السلطان.

لكن هذه السياسة لم تستمر طويلا فقد بدأت بالتغير شيئا فشيئا ابتداءً من عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ اذ عين اول والٍ تركي على كردستان بعد ان كان الأمراء الكرد يتوارثون الحكم في مناطقهم أو اماراتهم ابأ عن جد.

وفي عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٨ حيث اعلن السلطان عن اعادة السلطة المركزية وفرضها على الاقاليم العثمانية سواء العربية ام الكردية، ومن اجل تطبيق ذلك حاربت الامارات الكردية الواحدة تلو الاخرى، الى ان سقطت اخر امارة كردية عام ١٨٥١. تعد ولاية شهرزور احد مكونات الادارة الجديدة في العراق بعد استيلاء السلطان سليمان القانوني على بغداد عام ١٥٣٤ حيث قسم العراق الى اربع ولايات هي: الموصل وبغداد والبصرة وشهرزور وكانت مدينة كركوك مركز ولاية شهرزور الى ان ازيلت الولاية عام ١٨٧٩ نهائيا وحلت الموصل محلها. لم تكن سياسة الدولة العثمانية تمر على وتيرة واحدة تجاه العشائر الكردية في كركوك واطرافها، بل كانت تمر حسب ظروفها العامة وشخصية الولاة من الموصل وبغداد حيث حاولت زج العشائر الكردية في حروبها خارج العراق ولا سيما الحروب الروسية العثمانية ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦، ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨. لكن العشائر الكردية غالبا ما لم تستجب لنداءات السلطات العثمانية، بل على العكس من ذلك كانت تهاجم القوافل الحكومية والمخافر. وقد فكرت السلطات العثمانية في جلب

العشائر الكوردية الى جانبها بوسائل الاغراء، حيث شكلت الدولة الفراسان الحميدية لزجها في حروبها مع الروس والدولة القاجارية، امكن اكثرية العشائر الكوردية لم تستجب للانضمام الى تشكيلات الفراسان الحميدية. ثم حاولت الدولة فتح مدارس عشائرية لابناء العشائر الكردية والعربية ولم تنجح في هذا كذلك. وبعد فشل الدولة جلب العشائر الكردية الى جانبها عملت على ايجاد بعض العملاء من اجل احداث شرخ لضرب الكرد بالكرد ولم تتوان الدولة على تنفيذ سياسة "فرق تسد" بين الكرد. وبما ان ولاية شهر زور كانت تتاخم حدودها مع الدولة القاجارية، فان تلك الدولة كانت تعمل على التدخل في شؤون الكرد الداخلية، وتحرضهم على الدولة العثمانية لخلق مشاكل للدولة، ومقابل ذلك تحاول الدولة العثمانية بكل الوسائل على:

١. امالة أو كسب العشائر وضمان دفعهم الضرائب للدولة.

٢. في حالة عدم انجاح الخطوة الاولى تعمل الدولة على اثارة الفتن والحروب الداخلية بين العشائر.

٣. وفي حالة عدم نجاح الخطتين السابقتين عملت الدولة على نفي بعض العشائر الكردية في كركوك الى خارج العراق، والى قارة افريقيا، مثلما حدث لعشيرة هماوند. وتطرقنا في بحثنا الى قيام نائب القنصل البريطاني في الموصل (ويلكي) بزيارة سرية الى كركوك والسليمانية وبانه والتقائه بالعشائر الكردية خاصة الهماوند الذين كانوا في حالة عصيان ضد الدولة العثمانية، وعلاقته بالشيخ عبدالسلام البارزاني. وما اثارت هذه الجولة من مناقشات في وزارة الخارجية العثمانية، ومفاتحتها السفارة البريطانية باستيائه وتحدثنا عن عشائر منطقة بشدر ودورهم تجاه الجيش الروسي، ثم اساءة الدولة العثمانية لهم وفي هذا البحث حاولت اظهار كل ذلك بالوثائق العثمانية والتحليلات الشخصية، خدمة للحركة العلمية التي يشهدها عراقنا الجديد.

ملحق رقم (١)

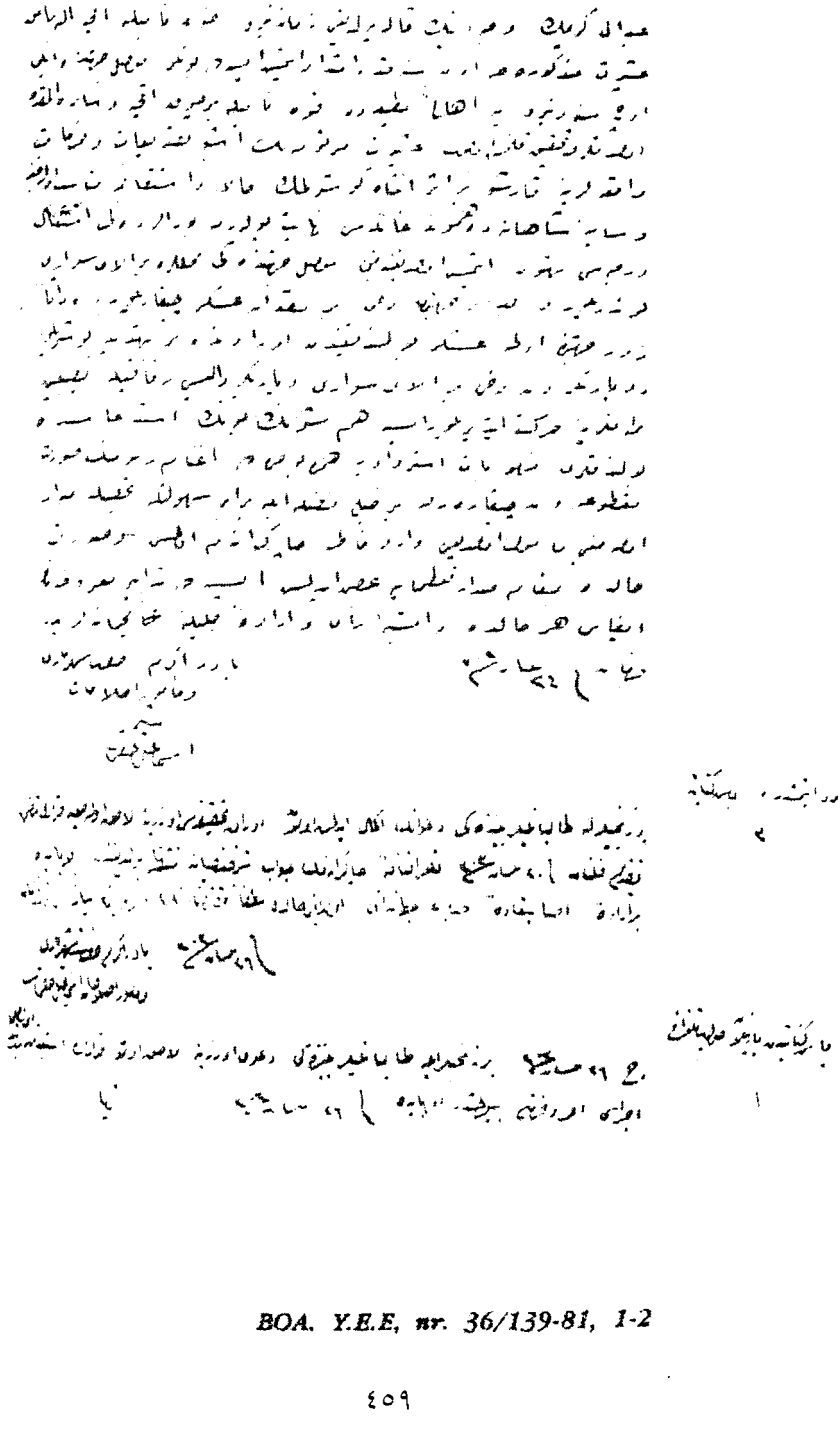

BOA. Y.E.E, nr. 36/139-81, 1-2

ملحق رقم (١)

BERZENCİLER İLE TALABANLILAR ARASINDA KERKÜK'DE MEYDANA GELEN OLAYLARA ÖNAYAK OLANLARIN MAHKUMİYETİ VE HALKA ZULÜM YAPAN FÂRİSÎ KABİLESİNİN CEZALANDIRILMASI

١

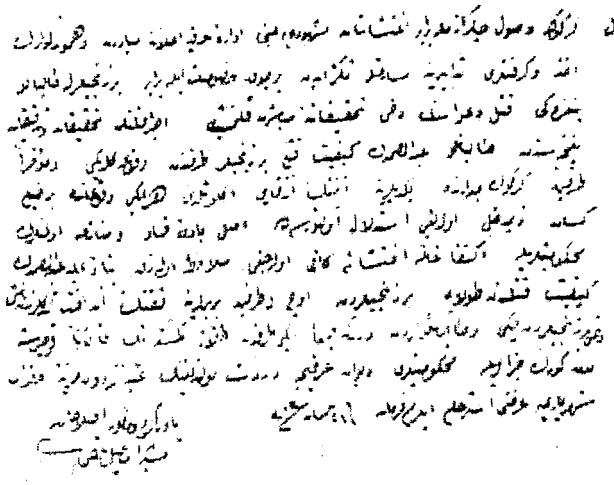

٢

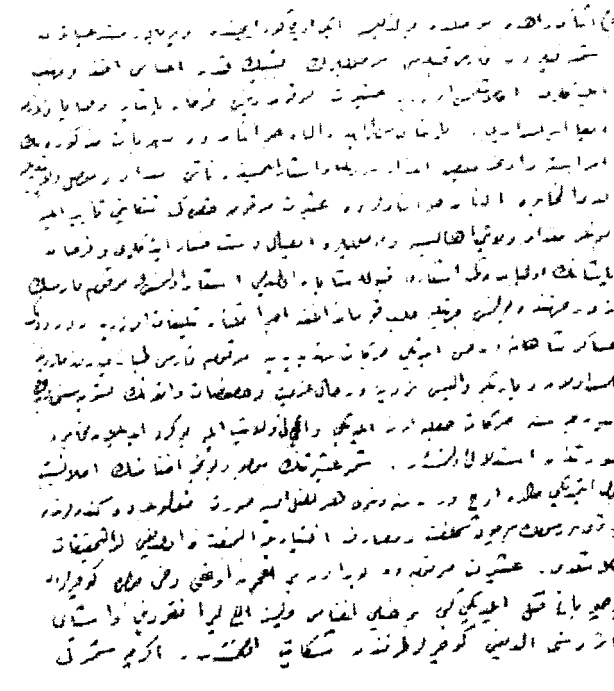

ملحق رقم (٢)

MESUL DAHİLİNDE İSKÂN ETTİRİLECEK HEMAVENDİLERİN TOHUMLUK VE DİĞER İHTİYAÇLARININ KARŞILANMASI

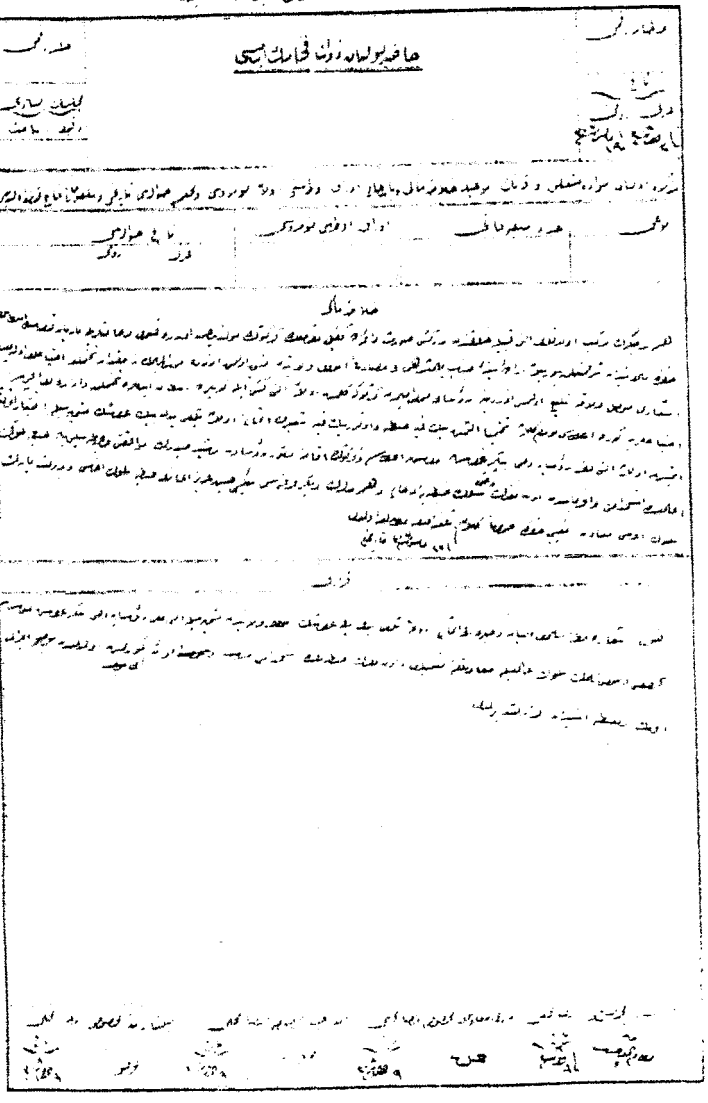

BOA. Meclis-i Vükelâ Mazbatası, nr. 65/7

ملحق رقم (٣)

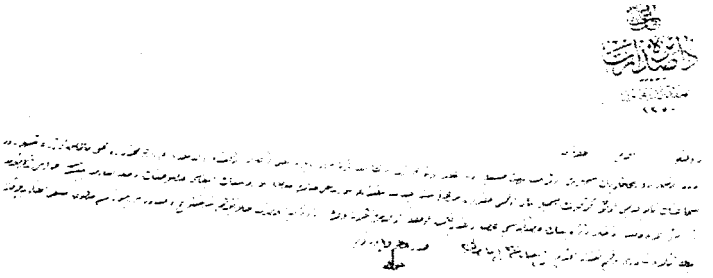

BOA. Irâde Dâhiliye nr. 26 § 1310

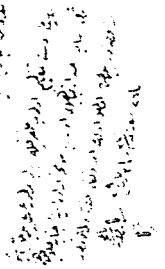

ملحق رقم (٤)

SEHR İ ZOR SANCAĞININ ADININ KERKÜK OLARAK DEĞİŞTİRİLMESİ

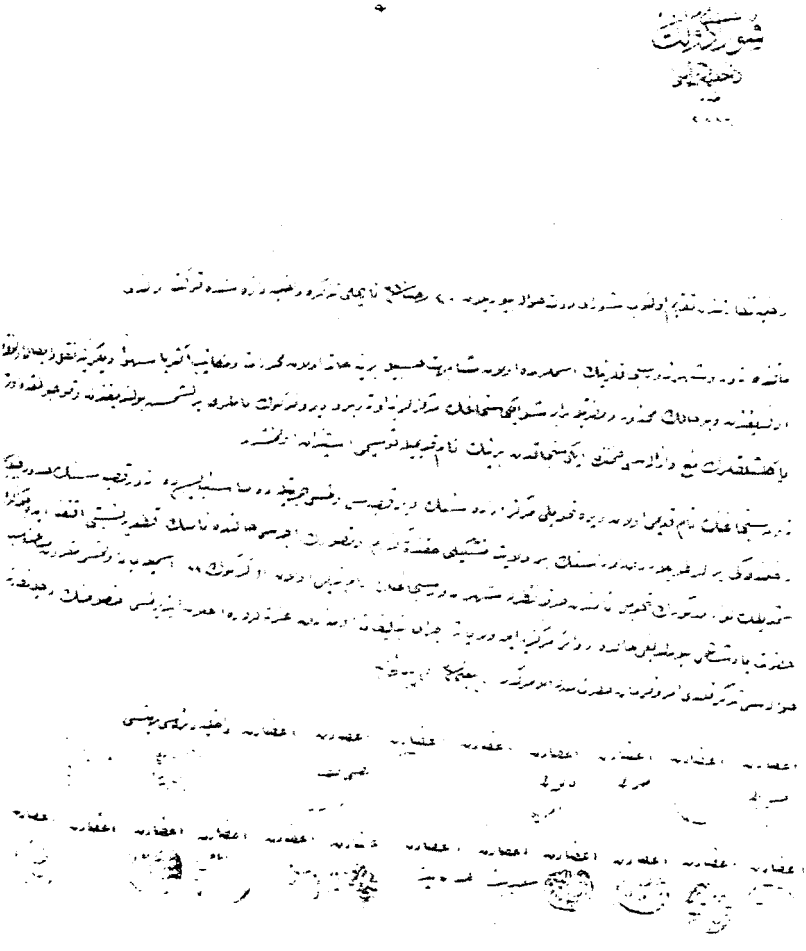

ملحق رقم (٥)

ŞEHR-İ ZOR SANCAĞININ ADININ KERKÜK OLARAK DEĞİŞTİRİLMESİ

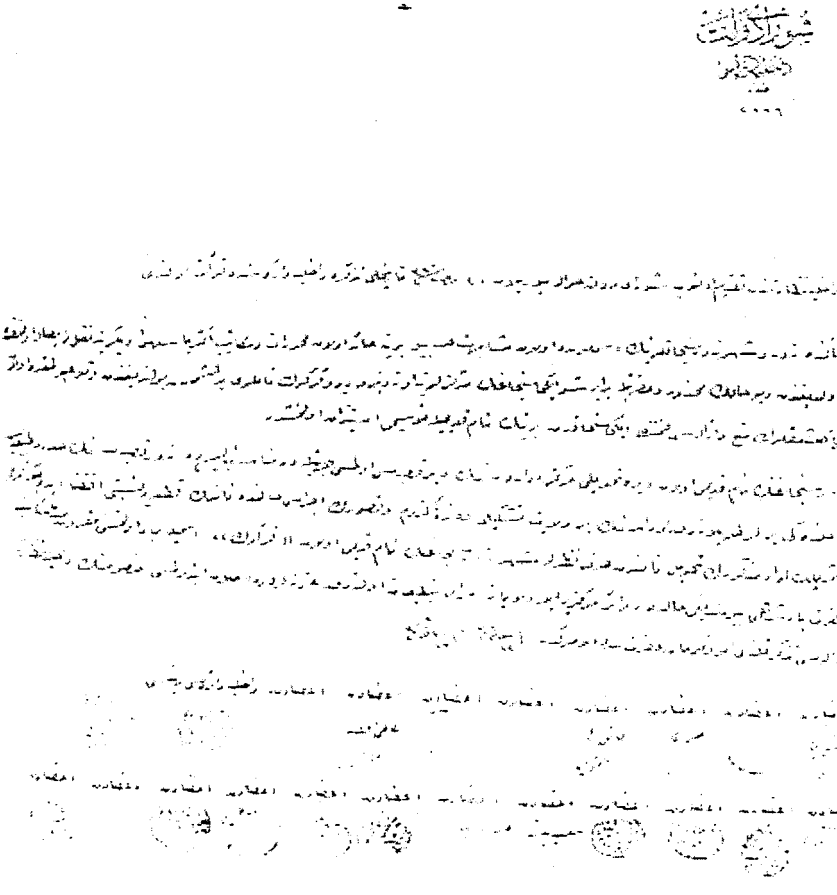

ملحق رقم (٦)

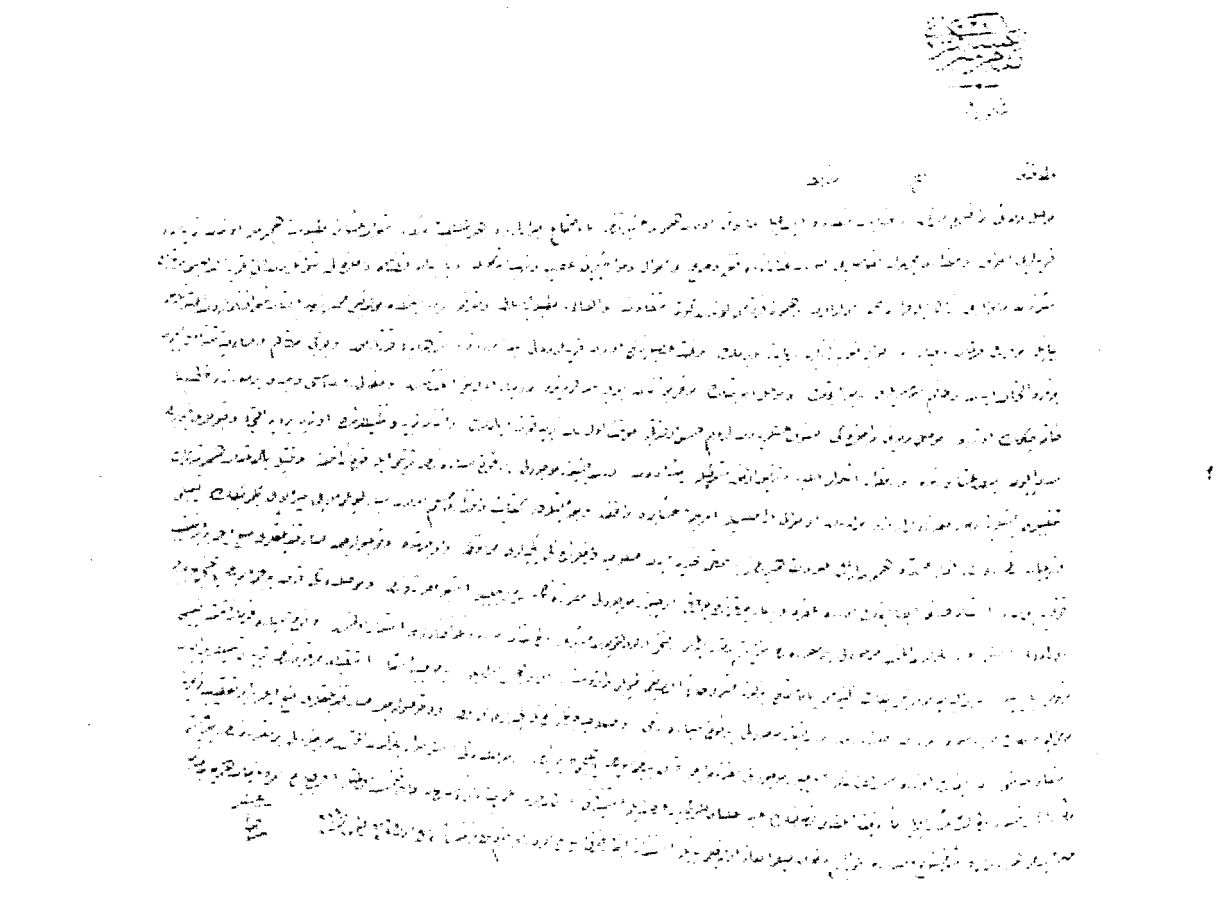

ملحق رقم (٧)

MUSUL DAHİLİNDE SERKEŞLİĞİ ÂDET EDİNEN AŞİRETLER İÇİN KÖKTÜ TEDBİRLER ALINMASI GEREKTİĞİ

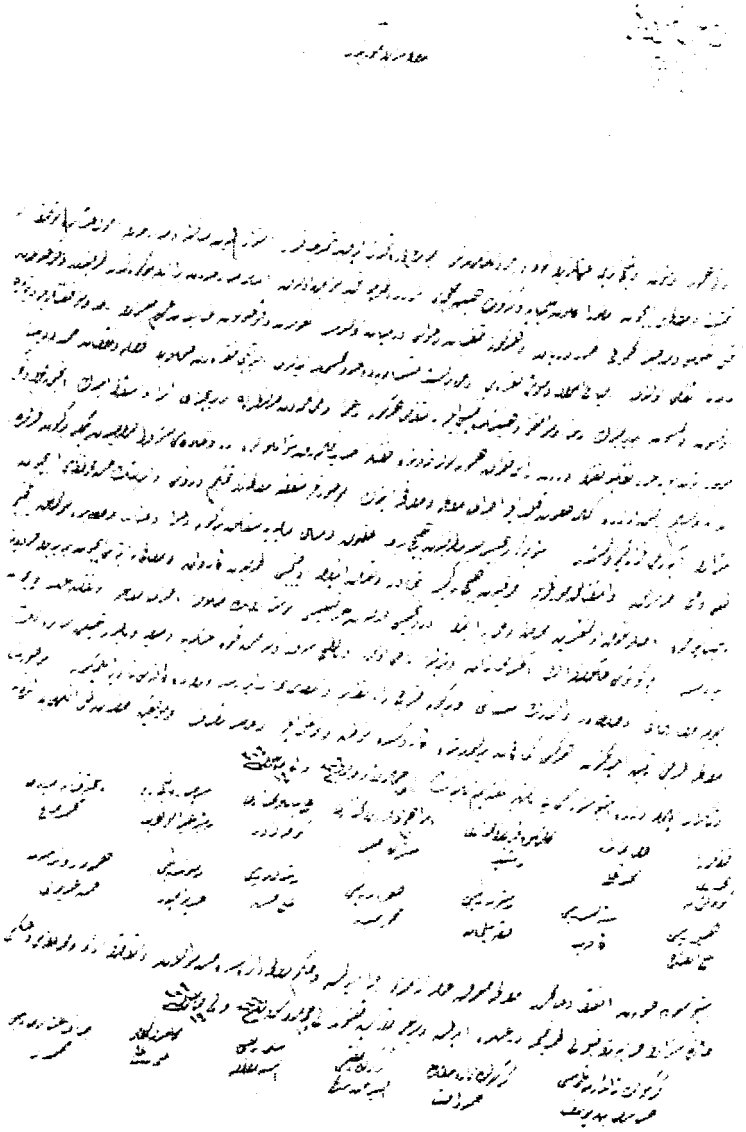

ملحق رقم (٨)

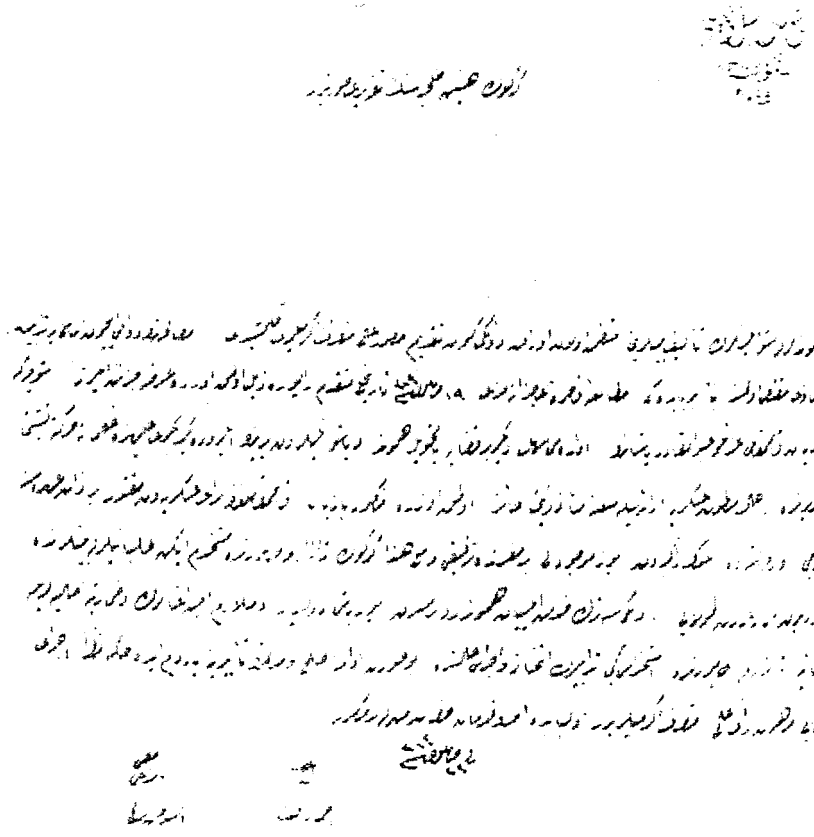

ملحق رقم (٩)

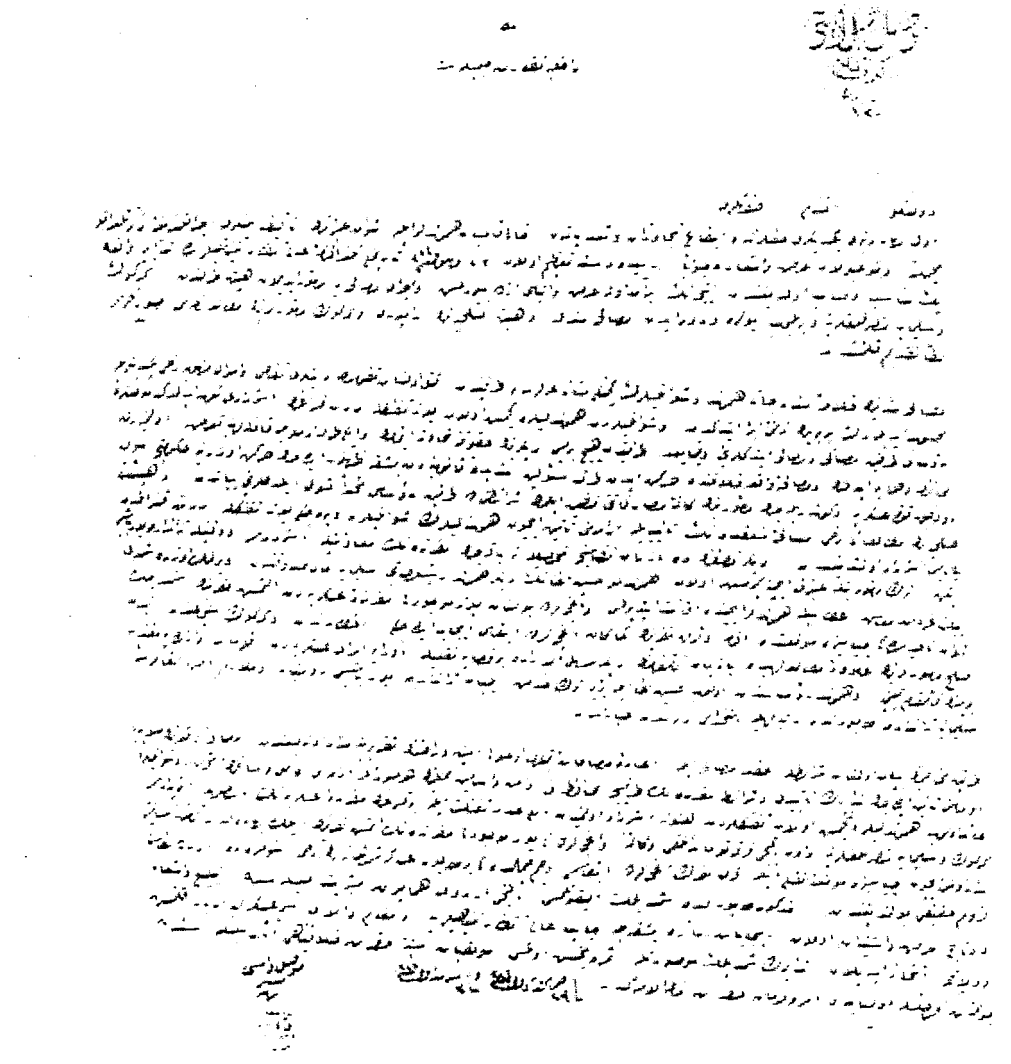

ملحق رقم (١٠)

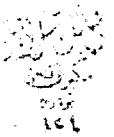

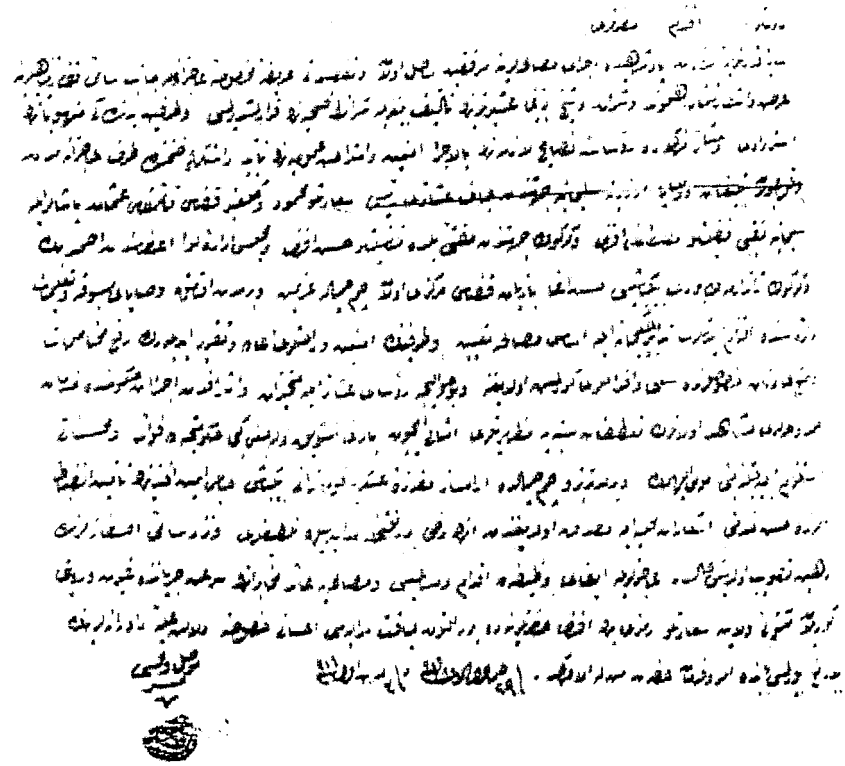

ملحق رقم (١١)

ملحق رقم (١٢)

ملحق رقم (١٣)

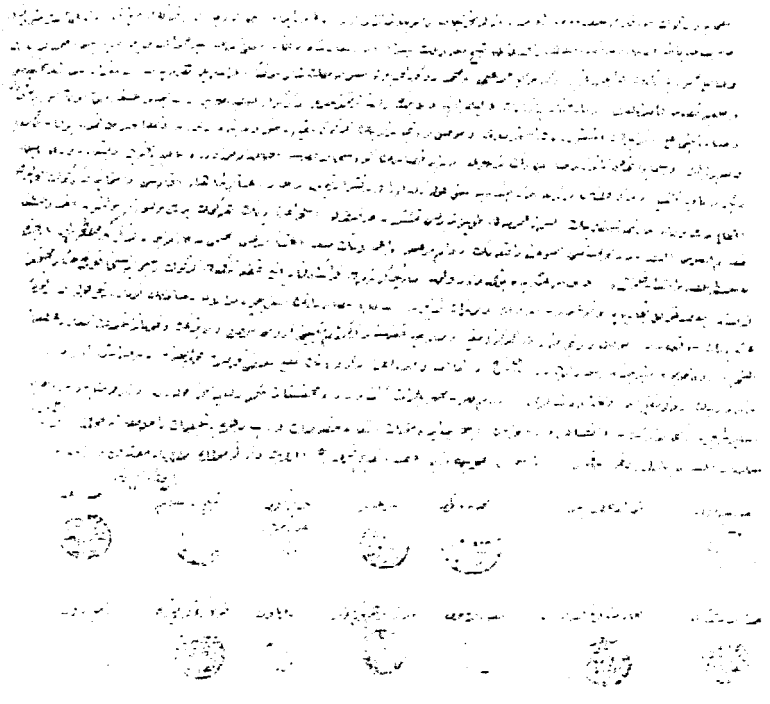

ملحق رقم (١٤)

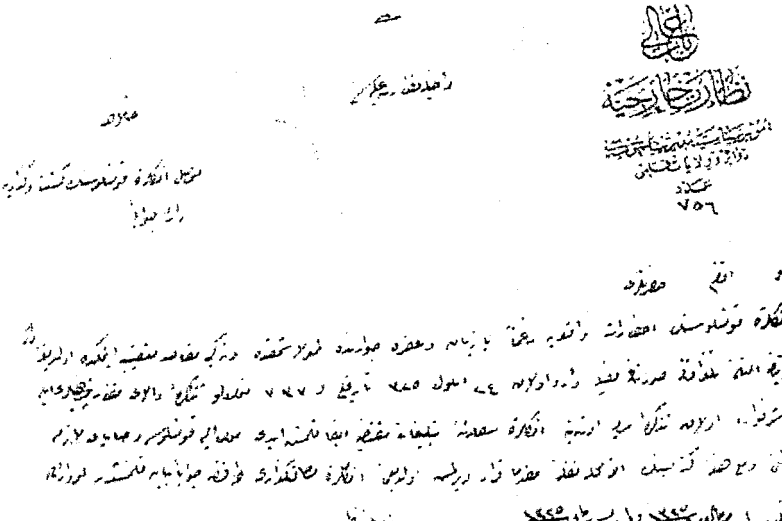

ملحق رقم (١٥)

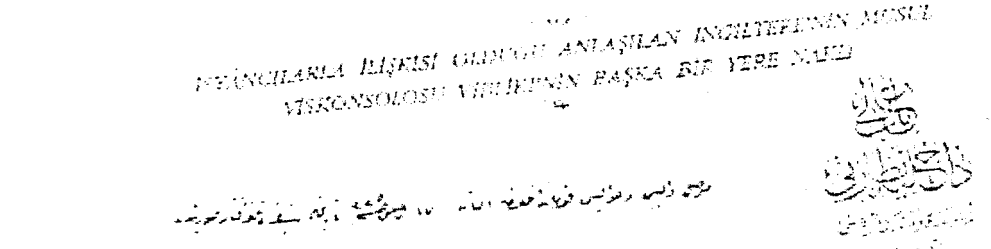

ملحق رقم (١٦)

نظارة خارجية

المفوضية السياسية لدى جيوش
دوائر ولايات سالمين

عدد
٧٥٦

واجد حضرة

حالة

موضوع انكارة قونسلوسنك لكسنه واذنه
باب جزا

سلامتلو افندم حضرتلرى

موضوع انكارة قونسلوسنك اعمالات واقعه يحقنده يازيلوب وعرض مطالعه سنه تقديم قلنمش اولديغندن بحث اولنان
موضوع ولايتك السنه غدارتنه صورتنه نظراً دار الولايه ٢٤ ايلول ٣٣٥ تاريخلى و ٧٤٧ نومرولو تلغراف وارد اولوب
بيانيده مرقوم اولديغى اوزره انكارة سفارتنه تبليغات مقتضيه اجرا قلنمسى ايچون معالى قونسلوسنك وجهايله
ايضا اولديغى وجهله كذلك بحث اولنوب مقتضا قولى وجهله انكارة سفارتكزه تحرير قلنمسى

فى ٢٠ ذى الحجه سنه ٣٣٥ / ١٩ ايلول سنه ٣٣٣